الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
22 December 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميتشيك (نائب الرئيس) ..... (صربيا)

المحتويات

البند ٥٦ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

(ب) إجراءات محدَّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية والمعني بالتعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-56832 (A)

نظراً لغياب السيد بارك ان-كوك (جمهورية كوريا)
تولى الرئاسة السيد ميتشيك (صربيا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

**البند ٥٦ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة**

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً** (A/64/80-E/2009/79)

(ب) **إجراءات محدَّدة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (A/64/268)

١ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام والممثل السامي للبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قدَّم تقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ برنامج العمل للبلدان الأقل نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً'' (A/64/80-E/2009/79) الذي يقيِّم التقدّم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، وخاصة في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ وأبرز التدابير التي اعتُمدت من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية والنتائج التي تحققت؛ وقدّم معلومات مستكملة عن التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في عام ٢٠١١.

٢ - وقدَّم بعد ذلك تقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (A/64/268)، الذي يقيِّم الأداء الاجتماعي والاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية، بما يشمل أداءها في سياق الأزمات العالمية الحالية؛ وقدّم لمحة عامة للتقدم الذي أُحرز والعقبات التي صودفت في تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛ وعرض عدداً من التوصيات للمضي قُدماً.

٣ - **السيدة بيكر** (السويد): تحدثت نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشَّحة تركيا وجمهورية يوغوسلافيا السابقة وكرواتيا ومقدونيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والترابط البوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا؛ وإضافة إلى ذلك أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، وقالت إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتنفيذ برنامج عمل بروكسل ويتطلع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

٤ - وأضافت قائلة إنه وفقاً لما جرى التأكيد عليه من جديد في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية تقع على كل بلد مسؤولية أوّلية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، كما أنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي لديه اعتقاد راسخ بأن الحكومات الوطنية مسؤولة عن ضمان حقوق الإنسان ومشاركة المواطنين من أجل حلّ النزاعات بالوسائل السلمية ولمعالجة أوجه الضعف في المؤسسات المالية المحلية بدعم من الجهات الفاعلة الإنمائية. وأضافت قائلة إن الحكم الرشيد في أقل البلدان نمواً والملكية الوطنية لعملية التنمية لهما أهمية وإن النمو الاقتصادي وحده لا يضمن ارتفاع مستوى المعيشة.

٥ - وواصلت حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتخفيف حدة آثار الركود العالمي على أقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أنه من المهم للغاية التركيز على الفئات الأكثر

فقراً وضعفاً مع العمل في الوقت نفسه على ضمان التنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ولتحقيق ذلك أنشأ الاتحاد الأوروبي مرفقاً غذائياً بلغت تكلفته بليون يورو، وهو مرفق سيقدِّم مزيداً من الموارد من أجل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية على مدى السنوات الثلاث القادمة.

٦ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الأوروبي قد عمل على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها إلى أكثر من ٤٩ بليون يورو، أي بنسبة ٠,٤٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك فإن الجهود المستمرة كانت لها أهمية. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتحقيق أهدافه المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما يشمل الهدف المتمثل في تقديم نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أنه ينبغي، في الواقع، أن تزيد قيمة المعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي عن ٦٦ بليون يورو في عام ٢٠١٠ وذلك على الرغم من الأزمة الاقتصادية. وقالت إنه يجب مع ذلك أن تكون المساعدة المالية مصحوبة بمشاركة في المسؤولية والكفاءة. ولذلك فإن هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لضمان أن يُنفَّذ على نحو يتسم بالطموح وبالتوجُّه نحو التنفيذ وتحقيق نتائج إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وخطة عمل أكرا.

٧ - وواصلت حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي هو أهم شريك تجاري لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية وذلك بالنسبة للتجارة الإسمية وتنويع الصادرات. وفي الواقع، يستورد الاتحاد الأوروبي كمية كبيرة نسبياً من السلع الزراعية والسلع المصنّعة. وقطاع الزراعة وقطاع الصناعات التحويلية هما قطاعان يعتمدان على يد عاملة كثيفة ولهما أهمية أساسية بالنسبة لدفع التنمية. والانخفاض الذي حدث مؤخراً في سعر الوقود والمواد الخام لن يؤدّي إلاّ إلى دعم دور الاتحاد الأوروبي كشريك يحتل مركز الصدارة في قائمة الشركاء التجاريين.

٨ - واستمرت في حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي له استثمارات كبيرة في مبادرة المعونة من أجل التجارة. وإن المعونة التي قدَّمها الاتحاد في إطار الالتزامات التجارية بلغت ٧,١٧ بليون يورو في عام ٢٠٠٧. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ كانت آخر حصص متبقية من السكر والخس بموجب مبادرة الاتحاد الأوروبي المعروفة باسم ''كل شيء ما عدا الأسلحة'' قد نفذت تماماً. ولذلك فإنه منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ يقدِّم الاتحاد الأوروبي لكافة أقل البلدان نمواً فرصة الحصول على جميع المنتجات، فيما عدا الأسلحة والذخائر، دون دفع رسوم أو تحديد حصص. وينبغي على البلدان المتقدمة النمو غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية الأكثر تقدماً أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبي.

٩ - وواصلت حديثها قائلة إن الاتحاد الأوروبي يدعم تحقيق نتيجة طموحة ومتوازنة وشاملة لجولة الدوحة الإنمائية، وهي نتيجة تمكّن البلدان النامية من أن تستفيد بدرجة أكبر من التجارة العالمية.

١٠ - وقالت إن للقطاع الخاص والأسواق والمشاريع أهمية حيوية بالنسبة لحفز الإنتاج وإيجاد فرص العمل والمحافظة على النمو الاقتصادي، ولذلك فإنه ينبغي ألاّ تُنسى. وينبغي أن تكون الحكومات على علم بالبيئة عند صياغة استراتيجياتها الإنمائية وتنويع اقتصاداتها، وأن تتفادى الحمائية وبدائل الواردات والسياسات الضارة الأخرى.

١١ - وأضافت قائلة إن تغير المناخ تعاني منه بدرجة أكبر البلدان التي لا تتوفر لديها معدات كافية لمواجهة آثاره السيئة. وقد أضر الاحتباس الحراري العالمي بالتنمية وهدّد بإلغاء المكاسب التي تحققت بالنسبة لتخفيف حدة الفقر

والجوع وأدّى إلى ضغوط إضافية على البلدان النامية التي هي بصفة خاصة أكثر تعرّضاً لآثاره. ويجب أن تعتمد الجهود الرامية إلى تقليل مخاطر تغير المناخ على قدرة البلدان والمجتمعات المحلية والأفراد بالنسبة لتشجيع اتصاف المجتمعات بالمرونة. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في تحسين كفاءة صندوق أقل البلدان نمواً والصندوق الخاص لتغيير المناخ في محاولة للاستجابة على نحو ملائم لتحديات المواءمة التي تواجهها البلدان الأقل نمواً.

١٢ - وقالت إن التخفيف والتكيُّف يتطلبان قدراً كبيراً من التمويل المحلي والخارجي على المستويين الخاص والعام. وسوف يقدِّم الاتحاد الأوروبي حصته العادلة من التمويل. ويجب أن تكون البداية سريعة لتقديم التمويل العام الدولي من أجل بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية. ووفقاً لتقديرات المفوضية الأوروبية سوف تتراوح قيمة المساعدة السنوية التي ستكون هناك حاجة إليها خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بين ٥ بليون يورو و ٧ بليون يورو. ورفع اسم بلدان من قائمة أقل البلدان نمواً يشكل خطوة إيجابية في عملية التنمية. غير أنه ينبغي ضمان عملية تحوّل سلسة للبلدان التي يُرفع اسمها من القائمة.

١٣ - وذكرت أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتنفيذ الأولويات الواردة في برنامج عمل ألماتي، وأعربت عن ترحيبها بالتقدّم الذي أُحرز حتى الآن من هذه الناحية. وأشارت إلى أن العامل الرئيسي لإحراز تقدم هو التعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، بما يشمل تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي. وقالت إن الاتحاد الأوروبي، من جانبه، يقدِّم مساعدة مالية وتقنية للبنية الأساسية للنقل ولخدماته، ولتطوير السياسات ولشبكات النقل الإقليمية.

١٤ - وأضافت قائلة إن الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ستكون لها أهمية بالغة بالنسبة للجهود المشتركة التي تبذل لتحقيق الأهداف في المواعيد المقررة. واختتمت حديثها قائلة إن نجاح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية يكمن في التعاون الإنمائي الذي يتسم بحسن التوقيت والشمولية وفي اتباع سياسات إنمائية جيدة التقييم.

١٥ - **السيد داوود** (السودان): تحدث باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إنه في حين ستنتهي قريباً الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في بعض المناطق سوف تعاني أقل البلدان نمواً لفترة طويلة، كما يبدو، من الآثار الحتمية لتلك الأزمة. وفي ظل هذه الخلفية، يُعتبر برنامج عمل بروكسل أكثر انطباقاً من أي وقت مضى وسيكون عاملاً أساسياً في تقييم الفرصة التي تتيحها الأزمة. وأضاف قائلاً إن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نمواً منذ عام ٢٠٠٠ قد أخذت الأزمة في محوه. وسوف يتيح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً فرصة لعكس هذا الاتجاه. وأشار إلى أنه ينبغي أن تعمل أقل البلدان نمواً مع شركائها في التنمية على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الأزمة وخاصة في المجالات التي تبيَّن أنها تعاني من أوجه ضعف. وبصفة خاصة، ينبغي أن تُختتم جولة الدوحة على نحو عاجل وأن يُسمح بدخول جميع منتجات أقل البلدان نمواً دون أن تسدَّد رسوم عليها أو تُحدَّد حصص لها.

١٦ - وأضاف قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تزال مقتنعة بأن تنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج عمل بروكسل في الوقت المحدد سوف يجعل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية، في أقل البلدان نمواً أمراً ممكناً. وهذه البلدان تعمل بجدية لإيجاد بيئة وطنية تمكينية؛ ويجب الآن أن يزيد شركاؤها في التنمية الدعم الذي تقدمه لها. ويجب أيضاً أن يفي الشركاء في

التنمية بتعهداتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية على الرغم من الأزمة.

١٧ - وواصل حديثه قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعو أيضاً إلى أن يُنفَّذ برنامج عمل ألماتي بشكل كامل وفي المواعيد المحدَّدة. وأضاف قائلاً إن أوجه الضعف الهيكلي لا تزال تعوق تنمية البلدان النامية غير الساحلية التي لا تزال مهمّشة في النظام التجاري الدولي وتواجه تحديات ضخمة عند محاولتها إقامة نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة. وينبغي أن يقدِّم المجتمع الدولي مساعدة إنمائية إضافية ويمكن تحديدها مسبقاً لحماية التقدم الذي تحرزه هذه البلدان. ودعا من هذه الناحية إلى زيادة دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية للتغلب على العقبات الرئيسية التي تعترض تنميتها، وحث الشركاء في التنمية على الوفاء بالتزاماتهم من هذه الناحية.

١٨ - **السيد كليب** (إندونيسيا): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تؤيد البيان الذي أدلي به نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، المقترنة بأزمات الغذاء والوقود الحالية وتغيُّر المناخ، قد ترتبت عليها تحديات جسيمة ومعقدة بالنسبة للبلدان النامية، وعلى وجه الخصوص البلدان التي تمر بظروف خاصة. وأشار إلى أن الأزمة قد قوّضت تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، في أقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من أنه قد تحقق بعض التقدم منذ عام ٢٠٠١ فإن التحديات الجسيمة لا تزال قائمة. وأشار إلى أنه ليس من المرجح، في الواقع، أن تحقق أقل البلدان نمواً الأهداف الواردة في برنامج عمل بروكسل.

١٩ - وواصل حديثه قائلاً إنه في ظل هذه الظروف ينبغي أن تعزَّز شراكات حقيقية بين حكومات أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً للتخفيف من آثار الأزمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً. وقال إنه من هذه الناحية تتطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، كما أنها تشجِّع وكالات الأمم المتحدة على مواصلة القيام بدور رئيسي في مساعدة أقل البلدان نمواً في تحقيق أهدافها. وأضاف قائلاً إنه في حين أن غالبية الوكالات قد أدرجت بالفعل برنامج عمل بروكسل في سياساتها وخطط عملها فإن هناك حاجة إلى وضع برامج أكثر تحديداً لدعم التنفيذ.

٢٠ - واستمر في حديثه قائلاً إنه على الرغم من التقدم الذي أُحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة فإن مواصلة تهميش البلدان غير الساحلية في نظام التجارة الدولي قد حال بينها وبين تعبئة الإمكانات الكاملة للتجارة كمحرِّك للنمو، وهو ما أدّى بدوره إلى تقويض الجهود التي تبذلها تلك البلدان لإقامة نظم للنقل العابر وتحقيق أهدافها الإنمائية بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - واستطرد قائلاً إن برنامج عمل ألماتي لا يزال يمثِّل إطاراً عالمياً سليماً لتعزيز المشاركات التي تهدف إلى تلبية الحاجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وإنه ينبغي مواصلة الجهود التي ترمي إلى إقامة نظم سليمة ويمكن تحديدها مسبقاً للنقل العابر وتسهيل التجارة الدولية بتنفيذ ذلك البرنامج. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يقوم مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بدور أكثر فعالية، وخاصة بالنسبة للتنسيق بين الوكالات وتعبئة الموارد.

٢٢ - وقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعلِّق أهمية كبيرة على زيادة قدرة الدول الأعضاء فيها بحيث تسهم بدرجة أكبر في المبادرات والبرامج وخطط العمل المختلفة للرابطة وتستفيد منها بدرجة أكبر. وأضاف قائلاً إنه إذا أريد أن تندمج رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الاقتصاد العالمي من الضروري أن يوضَع نظام للنقل يتسم بالكفاءة والتكامل وكذلك تحسين القدرة على المنافسة وتعزيز تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي. وذكر أن الرابطة قد أبرزت أهمية زيادة دمج وتطوير مرافق النقل بالنسبة لدول الرابطة من خلال إنشاء جماعة اقتصادية لدول الرابطة بحلول عام ٢٠١٥، ووافقت على تكثيف الجهود الجماعية لتنفيذ برنامج استراتيجي للجماعة ووضع سجل لإنجازات الجماعة. وأشار إلى أن الرابطة ترحّب إضافة إلى ذلك بخطة النقل الاستراتيجي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ وتُقرّ بأهمية مواصلة التعاون مع شركائها في الحوار والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعلِّق أيضاً أهمية بالغة على الاتفاق الإطاري المتعلق بتسهيل النقل فيما بين الدول، الذي من شأنه أن يسهِّل النقل السلس للشحنات في المنطقة؛ ويوجّه الدول الأعضاء بالنسبة لصياغة سياسات لتسهيل التجارة؛ ويدعم إقامة نظام لسوقيات النقل يتسم بالتنسيق والتكامل والكفاءة وإيجاد وتوفير بيئة تيسير في الرابطة. وإضافة إلى هذا فإن الرابطة ملتزمة بتنشيط منافذ وطنية وحيدة في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وفييت نام وذلك وفقاً للاتفاق المتعلِّق بإنشاء وتنفيذ نظام النافذة الواحدة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وللبروتوكول الملحق بها. واختتم حديثه قائلاً إن هذه الجهود تهدف ليس فقط إلى تضييق الفجوة الإنمائية الموجودة بين الدول الأعضاء في الرابطة بل أيضاً إلى تلبية الحاجات الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية الأعضاء في الرابطة.

٢٤ - **السيد راي** (نيبال): تحدث نيابة عن أقل البلدان نمواً وقال إن الأهداف المحددة في برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل ألماتي لن تتحقق ما لم يتم إيلاء اهتمام خاص لحاجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وأضاف قائلاً إنه لذلك ينبغي إعطاء أولوية لتنفيذ تلك الأهداف ولمعالجة أوجه النقص والاعتماد على استعراضات منتصف المدة التي أجريت في السنوات الماضية. ولتحقيق ذلك يجب تعزيز التعاون. وفي الوقت نفسه يجب البدء في إجراء تحضيرات تشارك فيها الجهات المانحة من أجل عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً مع التركيز على وضع برنامج عمل للعقد القادم يكون قابلاً للتنفيذ وله نتائج ملموسة. ويجب في الوقت نفسه اتخاذ قرارات بشأن المسائل التنظيمية المعلّقة في الدورة الحالية وذلك بالنظر إلى أن موعد عقد المؤتمر يقترب بسرعة.

٢٥ - وقال إنه كما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقريره المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٩ فإن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية قد أضرت بالعوامل التي ساعدت على أن يكون أداء أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالنمو أداءً قوياً بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧. وانخفاض القدرة الإنتاجية أدّى إلى تباطؤ التنمية وزيادة حدَّة الفقر والجوع وسوء التغذية والبطالة. وأشار إلى أن الأزمة تتطلب إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تمر بظروف خاصة.

٢٦ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي ألاّ تُستخدَم الأزمة كمبرر لعدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة وتخفيف عبء الديون والاستثمار ونقل التكنولوجيا. وقال إنه ينبغي أن تعتمد البلدان الصناعية صفقات تنطوي على حوافز تأخذ في الاعتبار أوجه الضعف

للبلدان التي تمر بأوضاع خاصة وأن تمتنع عن اتخاذ تدابير تتعارض مع التقلبات الدورية وتدابير حمائية. وأضاف قائلاً إن البلدان التي تمر بظروف خاصة تحتاج إلى قدر أكبر من الدعم الدولي الأكثر تركيزاً إذا كان لها أن تواجه التحديات القائمة والجديدة. وقال إن غالبية البلدان لم تحقق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً، بل أن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية قد تنخفض بسبب الأزمة. ويجب زيادة التمويل الذي يقدّم إلى أقل البلدان نمواً ومساعدة تلك البلدان في بناء قدرتها الإنتاجية.

٢٧ - وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي أن تبدأ من جديد على وجه السرعة جولة الدوحة وأن تتاح لأقل البلدان نمواً الفرصة لدخول منتجاتها دون تسديد رسوم أو تحديد حصص. وأعرب عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخراً من هذه الناحية. وقال إنه ينبغي في الوقت نفسه أن تعمل المؤسسات المالية الدولية على إتاحة المزيد من الموارد وعلى تحسين مستويات الشفافية والمشاركة والمساءلة بالنسبة لها. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن توضع موضع التنفيذ الوثائق التي نتجت عن مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عُقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وعن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية الذي عُقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وذلك مع التركيز بوجه خاص على حاجات البلدان التي تمر بظروف خاصة.

٢٨ - واستطرد قائلاً إن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل وحاسم لمعالجة الآثار السيئة لتغيُّر المناخ التي تتعرض لها بدرجة أشد البلدان التي تمر بظروف خاصة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يقدِّم المجتمع الدولي تمويلاً يمكن التنبؤ به ودعماً فنياً لضمان تلبية احتياجات المواءمة لتلك البلدان. وإضافة إلى هذا فإنه يجب أن يولى اهتمام خاص في أي اتفاق يتعلق بالمناخ يتم التوصّل إليه في كوبنهاغن لأوجه الضعف التي تعاني منها تلك البلدان ولاحتياجاتها.

٢٩ - وواصل حديثه قائلاً إن هناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراء عاجل وحاسم لمواجهة أزمة الغذاء العالمية. وينبغي العمل أيضاً على تحسين الإمداد بالأغذية في الأجل القصير والتنمية الزراعية المستدامة في الأجل الطويل. وأشار إلى أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي الذي عُقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أتاح فرصة لبحث المسائل المتعلقة بأوجه الضعف المؤسسي وممارسة التجارة في السلع الأساسية والحوكمة والمساءلة على المستوى العالمي.

٣٠ - وقال في نهاية كلمته إنه نتيجة لعدم القدرة على الوصول إلى المناطق الساحلية والبعد والانعزال عن الأسواق العالمية انخفضت القدرة التنافسية وأحجام التجارة للبلدان النامية غير الساحلية؛ وإنه ينبغي أن تُلبى الحاجات الخاصة لهذه البلدان في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

٣١ - **السيد سيبانغولا** (زامبيا): تحدث باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقال إن الجماعة تؤيد تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل نيبال باسم أقل البلدان نمواً. وأضاف قائلاً إنه من بين أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي البالغ عددهم ١٤ عضواً يوجد ثمانية أعضاء من أقل البلدان نمواً وستة أعضاء من البلدان النامية غير الساحلية. وأشار إلى أنه على الرغم من أن الجماعة قد أحرزت تقدماً طيباً في جدول أعمالها المتعلق بالتكامل الاقتصادي الإقليمي فإنها عانت أيضاً من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية قد تأثرت بشكل غير متناسب. وذكر أن قطاعات التعدين، والمنسوجات والملابس، والزراعة

والسياحة هي القطاعات التي تأثرت بأكبر درجة وهو ما أدّى إلى خسائر في عائدات الحكومة وإلى انتشار البطالة وانخفاض الاستثمار. وقطاع التعدين هو القطاع الذي تعرّض لأكبر قدر من الخسائر مع انخفاض أسعار النحاس والنيكل واليورانيوم والنفط إلى المستويات التي كانت عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أو إلى مستويات أدنى منها. وأشار إلى أن صناعة الماس قد عانت بشدة في جنوب أفريقيا مع حدوث انخفاض في الإنتاج وخفض عدد الموظفين وإغلاق حوالي ٦٠ منجماً.

٣٢ - وقال إنه نتيجة لذلك من المتوقع أن تسجل المنطقة نمواً هامشياً بنسبة ٠,١ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة متوسطة قدرها ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨. ولهذا فإن المكاسب الاقتصادية التي تحققت في السنوات الخمس الماضية معرّضة الآن لاحتمال أن تعكس اتجاهها. ومن المرجّح أيضاً أن يؤدّي التباطؤ إلى زيادة المخاطر الائتمانية وتقليل قيمة الأصول المملوكة بما يؤدّي إلى إضعاف ميزانيات المؤسسات المالية والشركات.

٣٣ - وواصل حديثه قائلاً إن أقل البلدان نمواً تواجه مخاطر شديدة بالنسبة لفقد التقدم الذي تحقق بصعوبة في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وأضاف قائلاً إن هذه البلدان هي في أضعف وضع بالنسبة لمواجهة الصدمات الخارجية وعدم استقرار أسعار السلع الأساسية وذلك بالنظر إلى ضعفها الهيكلي وعدم توفّر القدرات. وعلى الرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي لا تزال تشكّل المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي بالنسبة لأقل البلدان نمواً، قد حُدِّدت كواحدٍ من أهم العوامل لتحقيق التقدم المستدام في تنفيذ برنامج عمل بروكسل فإن موافقة مجتمع المانحين على تقديم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً لم تُنفَّذ بعد.

٣٤ - وقال إنه لم يتم بعد دمج أقل البلدان نمواً في نظام التجارة العالمي. فدخول السلع بدون رسوم ودون تحديد حصص لم يؤدّ إلى زيادة حصة صادرات تلك البلدان في التجارة العالمية، وهي حصة لا تزال هامشية، بسبب عدم التركيز بدرجة كافية على رفع مستوى القدرات الإنتاجية أو تنويع الصادرات. غير أنه يجري تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ منطقة التجارة الحرة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والإعداد لإجراء مفاوضات بشأن اتحاد جمارك للجماعة. وهناك حاجة إلى دعم هذه الجهود الإقليمية عن طريق إحراز تقدم حقيقي في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي تنفِّذها منظمة التجارة العالمية. ولهذا فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدعو المجتمع الدولي إلى تعبئة الإرادة السياسية اللازمة لاستكمال الجولة بنجاح. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة عاجلة لتنفيذ بناء القدرات التجارية لأقل البلدان نمواً عن طريق تنفيذ أنشطة من بينها مبادرة ''المعونة من أجل التجارة''.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن الفترة المتبقية في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لا تزيد عن عام واحد. وفي حين أنه قد تحقق بالتأكيد بعض التقدم، وخاصة بالنسبة للتنمية البشرية والحوكمة، فإن أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه تحديات ضخمة في مجالات مثل وفيات الأمهات، والحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والتمييز بين الجنسين. ولكي تحقق هذه البلدان تقدماً ملحوظاً في الحدّ من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هناك حاجة ليس فقط إلى أن تحافظ اقتصاداتها على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل في السنة بل يتعيَّن أيضاً أن تكون استراتيجيات النمو لصالح الفقراء جزءاً لا يتجزأ من خططها وأن تُنفَّذ تلك الاستراتيجيات بنجاح.

٣٦ - وواصل حديثه قائلاً إن أزمة الغذاء العالمية سوف تعوق على نحو خطير الجهود الوطنية والدولية التي تُبذل لتحقيق انخفاض ملموس في عدد الأشخاص الذين يعيشون في البلدان النامية في فقر مدقع ويعانون من الجوع. والكثير من البلدان الأقل نمواً هي بلدان مستوردة صافية للأغذية ولذلك فإنها معرَّضة بدرجة كبيرة لآثار الزيادة في أسعار الأغذية. ومع استمرار العقبات التي تعترض جهود تلك البلدان لزيادة إنتاج الأغذية بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة والطاقة هناك حاجة عاجلة للتوصل إلى حلّ مستدام.

٣٧ - وذكر أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد حققت نجاحاً في تشجيع إنتاج الأغذية. وقال إنه بصفة عامة توقعت المنطقة حدوث فوائض في إنتاج الحبوب في ثلاثة من البلدان الأقل نمواً، هي زامبيا وملاوي وموزامبيق، وكذلك في جنوب أفريقيا. غير أن حصول أسر معيشية عديدة على الغذاء ظلّ يشكّل أمراً صعباً بسبب انخفاض الدخل وارتفاع أسعار الأغذية. ولهذا فإن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة برفع مستوى تنفيذ إعلان دار السلام المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي.

٣٨ - واستطرد قائلاً إن تغيُّر المناخ يشكّل تحدياً خطيراً بالنسبة لأقل البلدان نمواً وذلك لأنه يؤدّي إلى تقليل الإنتاجية والتنوع البيولوجي. وأشار إلى أنه يجب على البلدان المتقدمة النمو، منفردة ومجتمعة، أن تقدِّم تعهّدات ذات مغزى وغير مشروطة بأن تقلِّل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يقدِّم المجتمع الدولي، بطريقة يمكن التنبؤ بها ومن مصادر إضافية، التمويل اللازم لتلبية احتياجات البلدان الأقل نمواً بالنسبة للتكيف.

٣٩ - وقال إن تقرير الأمين العام المتعلق بتنفيذ برنامج عمل ألماتي (A/64/268) يبيِّن بوضوح أن غالبية التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً تنطبق أيضاً على البلدان النامية غير الساحلية. وبالإضافة إلى هذا فإن عدم قدرة هذه البلدان على الوصول إلى البحر، وبعدها عن الأسواق الدولية الرئيسية، وتعقّد إجراءات النقل العابر، وعدم كفاية الهيكل الأساسي للنقل، تؤدّي جميعها إلى تعريض تلك البلدان لآثار موسمية حادة أثناء الأزمة الراهنة. وأشار إلى أن برنامج عمل ألماتي يوفّر إطاراً هاماً لمواجهة هذه التحديات.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة بإقامة نظام للنقل العابر يكون قابلاً للاستدامة ويمكن التنبؤ به، وكذلك بتسهيل التجارة. ولتحقيق ذلك يُعتبر أن إقامة منطقة للتجارة الحرة واتحاد للجمارك، بالإضافة إلى إنشاء الهيكل الأساسي الذي يستندان إليه، هو مسألة ذات أولوية. غير أن تكلفة الهيكل الأساسي، بصفة خاصة، تتجاوز قدرة أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولذلك فإنه ستكون هناك حاجة إلى دعم دولي. وبأخذ هذا في الاعتبار، استضافت زامبيا في نيسان/أبريل الماضي المؤتمر الرفيع المستوى في زامبيا لتعبئة الموارد من أجل برنامج الممر الذي يربط بين الشمال والجنوب. وهذا الممر له أهمية استراتيجية لأن الغرض منه هو ربط المجتمعات الاقتصادية الإقليمية الثلاثة وله، لذلك، أولوية بالنسبة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن بين البلدان الثمانية التي ستستفيد من الممر أربعة بلدان غير ساحلية. وقد أعربت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن ترحيبها بتعهّدات التمويل التي قدَّمها الشركاء في التنمية في المؤتمر والتي بلغت قيمتها حوالي ١,٢ بليون دولار، وأعربت عن أملها في الوفاء بتلك التعهّدات.

٤١ - وواصل حديثه قائلاً إن قيود التمويل لا تزال تشكّل أكبر عائق رئيسي أمام تنفيذ برنامج عمل ألماتي وأمام برامج وضع الهيكل الأساسي في جنوب أفريقيا. ولهذا فإن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ترحّب بنتائج استعراض منتصف

المدة لبرنامج عمل ألماتي وتدعو إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل ألماتي.

٤٢ - وقال إن غالبية البلدان الأقل نمواً تتطلع إلى أن تصبح بلداناً متوسطة الدخل، وسوف تحقق ذلك في يوم ما. ولذلك فإنه من المهم أن يضع المجتمع الدولي إطاراً للتحوّل السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً بما يضمن اندماجها بالكامل في الاقتصاد العالمي. وفي حالة عدم وجود هذا الإطار لن يكون لدى البلدان الحافز الذي يدفعها إلى أن يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وذلك لخشيتها من الصعوبات التي تنتظرها.

٤٣ - واختتم حديثه قائلاً إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تدعو أيضاً مجموعة العشرين، والمؤسسات المالية الأخرى، إلى تنفيذ تعهداتها المالية والاتفاقات المتعلقة بتعزيز الإشراف المالي واللوائح المالية؛ ودعم المؤسسات المالية العالمية؛ وضمان الانتعاش العادل والمستدام للجميع؛ عن طريق الالتزام بتعهداتها ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٤٤ - **السيد إكسانتوس** (هاييتي): تحدث باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية، البالغ عددهم ١٤ بلداً، وقال إن الجماعة تؤيد البيان الذي أدلى به السودان نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين والبيان الذي أدلت به نيبال نيابة عن أقل البلدان نمواً. وأضاف قائلاً إن الوضع الأساسي لأقل البلدان نمواً لم يتغيَّر بدرجة كبيرة مقارنة بالسنة الماضية. وفي حين أن أوساطاً معيَّنة تتحدث عن انتهاء الركود العالمي فإن أقل البلدان نمواً لا تزال تشعر بآثاره، كما أن ضعفها أمام الأزمة الاقتصادية والمالية آخذ في التزايد بشكل واضح.

٤٥ - وأضاف قائلاً إنه كنتيجة مباشرة للآثار السلبية لأزمة الغذاء وأزمة الطاقة وجدت سلطات هاييتي، وهي البلد الوحيد ضمن أقل البلدان نمواً الموجود في منطقة البحر الكاريبي الفرعية، نفسها في مواجهة سلسلة من أعمال شغب مرتبطة بمشكلة الغذاء ويثيرها الإحباط الذي يشعر به مواطنوها إزاء الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الغذائية الأساسية. وأشار إلى أن هذا الوضع أدَّى في المدى القصير إلى الإضرار ليس فقط بالتقدم المتواضع التي أُحرز في إطار برنامج عمل بروكسل بل أيضاً بالتقدم الذي أُحرز بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية الأوسع نطاقاً.

٤٦ - واستطرد قائلاً إن أسباب الأزمة المالية والاقتصادية أصبحت معروفة الآن وجرى اتخاذ عدد معيَّن من التدابير القصيرة الأجل من أجل احتواء الأزمة. غير أنه لسوء الحظ لم تؤدّ حتى الآن، كما يبدو، جهود الإنقاذ التي تقودها البلدان المتقدمة النمو - وهي البلدان الوحيدة التي تملك الموارد اللازمة - إلى أن تحقق أقل البلدان نمواً الفوائد التي يحق لها أن تتوقعها.

٤٧ - وواصل حديثه قائلاً إنه عندما ظهرت الدلائل الأولى لهذه الأزمة في القطاعات المالية للبلدان المتقدمة النمو في خريف عام ٢٠٠٨ اعتقد بعض من تلك البلدان أن اندماج أقل البلدان نمواً في السوق المالي العالمي هو ارتباط ضئيل لدرجة أنها ستكون في حماية من الضرر. غير أن هذا لم يكن يمثّل الواقع؛ إذ أن ارتفاع مستوى الضعف بالنسبة لاقتصادات تلك البلدان، التي تعتمد بالكامل على الأسواق الخارجية، أصبح واضحاً. على أنه لا تزال توجد فرص للتغلب على ذلك الضعف وذلك باتخاذ تدابير من بينها التركيز على برنامج عمل بروكسل الذي يجسِّد جميع أهداف ومرامي أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية. وفي هذا السياق سوف يكون مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيُعقَد بعد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وفي منتصف المرحلة التي ستؤدّي إلى تحقيق الهدف في عام ٢٠١٥، فرصة فريدة

للمجتمع الدولي كي يحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقل البلدان نمواً.

٤٨ - واستطرد قائلاً إنه في ظل وضع تواجه فيه أقل البلدان نمواً مجموعة من التحديات الجديدة، وسوف تواجه تحديات أخرى لم تظهر بعد، ليس من الملائم اتباع نهج ''الأمور تسير سيرها العادي'': فقد حان الوقت للبدء في اتباع أساليب جديدة. وعلى سبيل المثال فإن المساعدة الإنمائية الرسمية سوف تزيد أهميتها في الأوضاع المتطورة لأقل البلدان نمواً وذلك لأنه من المتوقع أن يحقق الاستثمار المباشر الأجنبي زيادة صافية مع توقع أن يظهر أثره الكبير في استكشاف الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية. ولذلك فإنه سيكون من الضروري أن تواصل البلدان المانحة تقديم معونتها إلى أقل البلدان نمواً على مستويات ما قبل الأزمة وأن تلتزم، دون أي تأخير، بالتزاماتها المتعلقة بزيادة تلك الالتزامات.

٤٩ - وتابع حديثه قائلاً إن الجماعة الكاريبية ترحّب بالتدابير التي اتُخذت على المستوى المتعدد الأطراف من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بعد الاجتماع الذي عقدته في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لجنة التنمية المشتركة بينهما التي أقرّت بالحاجة ليس فقط إلى ترجمة الالتزامات إلى إجراءات منسَّقة بل أيضاً إلى تعبئة موارد إضافية. وأضاف قائلاً إن قيام المؤسسة المالية الدولية بتوسيع نطاق برنامجها العالمي لتمويل التجارة، وإقامة البنك لمنبر إنعاش البنية الأساسية والأصول، وقيام صندوق النقد الدولي بمضاعفة الحدود القصوى لتخفيف حدة الفقر، وإقامة مرفق النمو ومرفق الصدمات الخارجية لصالح البلدان المنخفضة الدخل التي تأثرت تأثراً شديداً بالكساد الاقتصادي العالمي، تشكّل مبادرات مشجِّعة للغاية ترحّب بها كثيراً الجماعة الكاريبية. وقال إنه إذا نُفِّذت هذه المبادرات بفعالية فإنها ستؤدي بالتأكيد إلى حفز القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، وهو مجال تعاني تلك البلدان بالنسبة له من نقص مزمن.

٥٠ - واختتم حديثه قائلاً إن الجماعة الكاريبية قد أعربت عن الأمل في أن يلتزم أيضاً جميع الشركاء الثنائيين للبلدان، بالإضافة إلى هذا، بالتعهّدات التي قدمتها في إطار برنامج عمل بروكسل بأن تمنح أقل البلدان نمواً نسبة ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية.

٥١ - **السيد نغولو فومبا** (مالي): تحدّث باسم البلدان النامية غير الساحلية وقال إن الارتفاع الشديد لتكاليف نقل سلع تلك البلدان، إضافة إلى العوائق الأخرى غير المتعلقة بالرسوم وطول الوقت الذي تستغرقه عمليات النقل، جعل القدرة التنافسية لمنتجاتها منخفضة للغاية بما يجعل تلك البلدان غير قادرة على المشاركة في التجارة العالمية بأية درجة كبيرة. وأضاف قائلاً إن استعراض منتصف المدة لعام ٢٠٠٨ لبرنامج عمل ألماتي قد بيَّن التحديات التي لا تزال تواجه هذه البلدان. وهذه البلدان لا تزال ضعيفة بدرجة كبيرة، كما أن خطورة الوضع فيها قد زادت بسبب الآثار السلبية لتغيُّر المناخ والأزمات المختلفة التي تعرّض لها العالم. ومع حدوث التباطؤ الاقتصادي الذي نتج عن تلك الأزمات حدث انخفاض حاد في الدخل الناتج عن التجارة وفي الاستثمار المباشر الأجنبي. وإضافة إلى هذا فإن ما تلقته البلدان النامية غير الساحلية من مساعدة إنمائية رسمية أو استثمار مباشر أجنبي كان ضئيلاً. وقد أحاطت تلك البلدان علماً بالتدابير التي حددتها مجموعة العشرين لأفقر البلدان، وأعربت عن أملها في أن يولى اهتمام خاص للبلدان النامية غير الساحلية عند تنفيذ تلك التدابير. واستطرد قائلاً إن البلدان النامية الساحلية قد دعت أيضاً جميع الدول الأعضاء على أن تبدي مرونة كافية لاستئناف مفاوضات جولة الدوحة ولإنهاء تلك المفاوضات بنجاح. وأشار إلى أنه لن يحدث شيء إذا انتظر كل طرف أن يبدأ الطرف الآخر الخطوة الأولى. واختتم

حديثه قائلاً إنه سيكون من المرغوب فيه أيضاً مساعدة البلدان النامية غير الساحلية التي لم تصبح بعد أعضاء في منظمة التجارة العالمية على الانضمام إلى المنظمة.

٥٢ - **السيد إيلانغوفان** (الهند): أشار إلى أن هناك حاجة إلى أن يقدِّم العالم المتقدم النمو مساعدة معزَّزة وهادفة لمساعدة أقل البلدان نمواً، وخاصة في تنفيذ تدابير معاكِسة للدورات توجد حاجة ماسة إليها. وأضاف قائلاً إن ما توجد حاجة إليه هو استراتيجية متكاملة تجمع بين تدابير المساعدة القصيرة الأجل والمساعدة الطويلة الأجل بحيث يكون من الممكن معالجة القيود الهيكلية. وأضاف قائلاً إن هناك حاجة إلى أن يؤدّي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع وتعزيز القدرة الإنتاجية بدلاً من أن يظل مركَّزاً في عدد قليل من البلدان الأقل نمواً التي تعتبر غنية بالموارد الطبيعية. ويجب زيادة القدرة التجارية بحيث يكون من الممكن استغلال الفرص التجارية. ويجب تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة لمنتجات البلدان الأقل نمواً، كما يجب إلغاء الدعم الزراعي الواسع النطاق الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو بحيث يكون من الممكن زيادة الإنتاج المحلي. ويجب زيادة الجهود التي تهدف إلى إقامة المؤسسات وبناء القدرات.

٥٣ - وواصل حديثه قائلاً إن برنامج عمل بروكسل قدّم الإطار اللازم لوضع البلدان الأقل نمواً على مسار لتحقيق التنمية المستدامة. وما توجد حاجة إليه هو التنفيذ الكامل. وعلى هذا فإن الهند تتطلّع إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠١١، حيث من المأمول أن يجري التخطيط لاتخاذ المزيد من الإجراءات المحدّدة. ومن المهم أن تكون العملية التحضيرية للمؤتمر متسمة بالموضوعية والشمولية. غير أن الهند تحذِّر من المقترحات التي ترد في تقرير الأمين العام والتي تقلّل من أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها مختلفة.

٥٤ - واستطرد قائلاً إنه في عام ٢٠٠٨ أعلنت الهند من طرف واحد خطة للسماح بدخول المنتجات الواردة من أقل البلدان نمواً جميعها دون سداد رسوم جمركية وبشروط تفضيلية، بما يشمل نسبة ٩٢,٥ في المائة من صادراتها العالمية. وأشار إلى أن تعاون الهند في المجالين التقني والاقتصادي يركِّز بصفة خاصة على تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً بصفة عامة، وإلى البلدان التي تقع في مناطقها الممتدة بصفة خاصة. غير أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية الصديقة، مثل الهند، لا يمكن لها إلاّ أن تكمِّل الجهود اللازمة التي تُبذل من جانب البلدان الشريكة المتقدمة النمو.

٥٥ - وقال إن البلدان النامية غير الساحلية تشكّل مجموعة أخرى من البلدان التي تأثرت بشدة بالأزمة المالية التي زادت من تهميش العديد من تلك البلدان من نظام التجارة الدولية، وخاصة بسبب انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة النمو والهبوط الذي حدث نتيجة لذلك في صادرات البلدان النامية غير الساحلية. وأضاف قائلاً إنه لذلك يتحتم أن يُنفَّذ بالكامل برنامج عمل ألماتي، وخاصة من خلال تقديم الدعم الدولي المستدام وتعزيز المساعدة المالية والتقنية. ومن هذه الناحية، حدَّد استعراض منتصف المدة للبرنامج نقاط عمل مفيدة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي الجهود التي يبذلها لمعالجة مسألة التجارة والنقل العابر بطريقة شاملة وأن يظل على علم بضرورة أن يعالِج أي حلّ فعّال المصاعب التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية المجاورة للبلدان النامية غير الساحلية.

٥٦ - وأشار إلى أن الهند، كأحد بلدان المرور العابر النامية، تقوم بأنشطة في تعزيز روابطها الوثيقة والتاريخية مع البلدان غير الساحلية المجاورة لها. واختتم حديثه قائلاً إن البلدان غير الساحلية التي لها حدود مجاورة للهند توجد بينها وبين الهند اتفاقات تعاونية بشأن تسهيل النقل العابر للسلع الخاصة بها.

٥٧ - **السيد ليو** زنمين (الصين): قال إنه في حين تقدِّم الصين الشكر إلى الأمين العام على تقاريره فإنها لا تتفق مع الرأي الذي أُعرب عنه في الفقرة ٩٦ من التقرير المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (A/64/80-E/2009/79) وتعتبر أنه لا يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيُّر المناخ.

٥٨ - وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية هي ضحايا رئيسية للأزمة المالية والاقتصادية مع تراجع مكاسبها الإنمائية العامة على نحو يتسم بالخطورة، وزيادة شدة التحديات الإنمائية المحلية التي تواجهها، وحدوث تدهور ملحوظ في البيئة الإنمائية الخارجية الخاصة بها، وتزايد صعوبة مهامها الإنمائية المستقبلية. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي سوف تؤدي الأزمة المالية والاقتصادية إلى زيادة عدد السكان الذين يعيشون في فقر بما يتراوح بين ٥٥ مليون و ٩٠ مليون نسمة، كما أن حصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية من هذه الزيادة ستزيد كثيراً مقارنة بالبلدان الأخرى. ولهذا فإنه يجب أن يولي المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً لحالة تلك البلدان وأن يقدم دعماً قوياً لها في التغلب على التحديات الإنمائية التي تواجهها.

٥٩ - واستطرد قائلاً إنه قبل عام واحد من التاريخ المستهدف لاستكمال برنامج العمل من أجل أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ توجد أدلة على وجود فجوة كبيرة بين الإنجازات الإنمائية التي حققتها تلك البلدان والأهداف المحددة في برنامج العمل، كما أن الأزمة الراهنة تهدد بزيادة اتساع تلك الفجوة. ولتفادي تحوّل الوضع إلى أزمة إنمائية بالنسبة لأقل البلدان نمواً ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي الدعم الذي يقدمه إلى أقل البلدان نمواً في مجال تمويل التجارة، وأن يعمل على تفادي حدوث تذبذبات خطيرة في أسعار السلع الأساسية، ويحسِّن بشكل مستمر فرص وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، ويكافح بإصرار الحمائية بجميع أشكالها. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي أيضاً بشكل مستمر على زيادة الاستثمارات في أقل البلدان نمواً في مجالات الهيكل الأساسي والإنتاجية والخدمات، وأن يسعى لمساعدة تلك البلدان في إعادة هيكلة اقتصاداتها التي تعتمد بدرجة كبيرة على إنتاج السلع الأساسية.

٦٠ - وقال إنه ينبغي أن تتأكد البلدان المتقدمة النمو من أن الأزمة الحالية لا تؤدي إلى خفض المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها وأن تفي بتعهّدها بتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أقل البلدان نمواً.

٦١ - وواصل حديثه قائلاً إن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً والمقرّر عقده في عام ٢٠١١ سوف يحدِّد الأولويات بالنسبة لجهود المجتمع الدولي لدعم هذه البلدان في العقد القادم. وينبغي التوصل في وقت قريب إلى اتفاق بشأن توقيت المؤتمر ومكان انعقاده بحيث يكون من الممكن القيام بالأعمال التحضيرية الموضوعية بشكل كامل.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي الذي جرى في عام ٢٠٠٨ قد أوضح الأولويات بالنسبة للتعاون في المستقبل. وينبغي أن يوجَّه الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى البلدان النامية غير الساحلية نحو أهداف محدَّدة بمزيد من الدقة مع التركيز على تكاليف النقل العابر التي تعجز تلك الدول عن تحمّلها والتي تشكّل أكبر عائق أمام تنميتها. وينبغي أن يعزِّز المجتمع الدولي الجهود المبذولة في عدد من المجالات وذلك، مثلاً، بالسعي من أجل تحقيق تقدم موضوعي في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية والعمل بنشاط على تعزيز تنسيق سياسة النقل العابر على المستويين الإقليمي والدولي. ويجب أن يسعى المجتمع الدولي أيضاً إلى الحيلولة دون أن تؤدّي الأزمة الراهنة إلى إعاقة الاستثمار في الهيكل الأساسي للبلدان النامية غير الساحلية

وأن يدعم بنشاط مشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية الأساسية.

٦٣ - وقال إنه في حين تواجه الصين نفسها صعوبات هائلة كنتيجة للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة فإنها تعمل بجد من أجل الإسهام في إنعاش الاقتصاد العالمي وذلك بالمحافظة على استقرار اقتصادها ونموه. وقد أوفت الصين بالتزاماتها على نحو كامل وفي المواعيد المحدّدة بالنسبة لتخفيف عبء الدين والأفضليات التجارية، كما أنها قامت بدور نشط في الخطط التي تنفذها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي في مجال تمويل التجارة وتقديم المعونة في حالات الطوارئ، كما أنها تقاوم بإصرار الحمائية التي تضر على نحو خطير بمصالح البلدان النامية.

٦٤ - **السيدة أيتيموفا** (كازاخستان): قالت إنه خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة عرّضت أوجه الضعف الكامنة في البلدان النامية غير الساحلية اقتصادات تلك البلدان لآثار سيئة شديدة في شكل صعوبات بالنسبة لتمويل التجارة، وتقلّص تدفقات الاستثمارات، واحتمال حدوث انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك، وهو الأهم، حدوث انخفاض في الطلب على الصادرات وفي أسعار السلع الأساسية. ولا يزال عدم توفّر إمكانية الوصول بشكل مباشر إلى وسائل النقل البحري، والبعد عن الأسواق الرئيسية ومصادر الإمداد، وعدم كفاءة البنية الأساسية للنقل، تشكّل العوامل الرئيسية التي تؤدّي إلى ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية.

٦٥ - وواصلت حديثها قائلة إنه توجد حاجة ملحّة لتوفير موارد مالية تساهلية يمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية على مواجهة الفجوات المتعلقة بالتمويل وبالهيكل الأساسي. وبناء القدرات التقنية له أيضاً أهمية أساسية في معالجة التحديات الناشئة. وفي الوقت نفسه، من المهم الوفاء بجميع التعهّدات المالية المتعلقة بالتنمية التي قُدِّمت بالفعل، بما يشمل التعهّدات التي قُدِّمت بموجب مبادرة ''المعونة من أجل التجارة'' والمساعدة الطارئة التي تتفق مع الإجراءات المنقَّحة للمؤسسات المالية الدولية.

٦٦ - وقالت إن كازاخستان ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل ألماتي وإن حكومتها تتخذ إجراءات محدّدة وعملية المنحى بشأن التجارة والمسائل المتعلقة بتسهيل النقل، بما يشمل تحديث البنية الأساسية الحالية وزيادة الكفاءة التجارية لخدمات النقل وإزالة العوائق المادية وغير المادية التي تعترض تطوير نظام النقل العابر. وبالإضافة إلى هذا فإن الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان سوف تنشئ اتحاداً للجمارك بحيث يكون جاهزاً للعمل اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٦٧ - واستطردت قائلة إن كازاخستان قد بدأت بالفعل في تنفيذ مشروع لطريق كبير يصل أوروبا بالصين الغربية وذلك باستخدام أموال مقدَّمة من مؤسسات مالية دولية. وذكرت أن الفوائد المتوقعة من المشروع تشمل إتاحة فرص إنمائية أكبر لشعب المنطقة وتقليل تكاليف النقل.

٦٨ - واختتمت حديثها قائلة إن كازاخستان سوف تتولى في عام ٢٠١٠ رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسوف تعمل، بهذه الصفة، على إنشاء ممرات للنقل العابر للقارات بين أوروبا وآسيا وتوفير الظروف الملائمة لإقامة شبكات نقل مستدامة ومأمونة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٦٩ - **السيدة زفيريفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفدها أيضاً يشعر بالقلق إزاء احتمال أن تُفقد في أعقاب الأزمات العالمية المتعلقة بالغذاء والطاقة والمسائل المالية والمناخ الإنجازات التي بُذلت جهود شاقة لتحقيقها بتنفيذ برنامج العمل للبلدان الأقل نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وأضافت

قائلة إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تقديم المساعدة إلى البلدان الأقل نمواً بحيث يصبح من الممكن لاقتصاداتها البالغة الضعف ليس فقط أن تتحمل الصدمات الخارجية بل أن تواصل أيضاً نموها بمعدلات مستدامة.

٧٠ - واستطردت قائلة إن الاتحاد الروسي يدعم مبدأ الشراكة العالمية من أجل التنمية بتقديم مساهمات مالية إلى البرامج والمبادرات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما يشمل مبادرة مجموعة العشرين لمساعدة البلدان التي تأثرت بأكبر درجة بالأزمة، وعقد مؤخراً اتفاقاً مع البنك الدولي لتخصيص ٥٠ مليون دولار لصندوق استئماني تم إنشاؤه كجزء من مجموعة من تدابير الحماية الاجتماعية العاجلة. ويجري النظر أيضاً في إتاحة مزيد من الفرص لتقديم مساعدة ثنائية.

٧١ - وأضافت قائلة إنه في الوقت نفسه زادت المساهمة الطوعية السنوية التي يقدمها بلدها إلى برنامج الغذاء العالمي وبلغت مستوى قياسياً قيمته ٢٤,٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وأشارت إلى أن دعم بلدها لبرامج المساعدة الغذائية من خلال قنوات أخرى آخذ في الزيادة أيضاً، بما يشمل تقديم مساهمة قدرها ٧ ملايين دولار إلى صندوق استئماني متعدد الأطراف أنشأه البنك الدولي في إطار برنامج مواجهة أزمة الغذاء العالمية.

٧٢ - وقالت إن التجارة الخارجية لها دور هام في الانتعاش الاقتصادي لأقل البلدان نمواً وفي تنميتها بعد ذلك. وأشارت إلى أن الاتحاد الروسي يقدّم إسهاماته من خلال تطبيق نظام تفضيلي خاص على سلع أقل البلدان نمواً.

٧٣ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالقرار الذي يدعو إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً في عام ٢٠١١. وقالت إن ولاية المؤتمر، التي ترد في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٦٣، توفّر الزخم اللازم لتشجيع إقامة شراكات بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية في ضوء برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ والدروس المستفادة من الخبرة السابقة.

٧٤ - وواصلت حديثها قائلة إن وفدها يؤكد من جديد التزامه بأهداف برنامج عمل ألماتي؛ وإن الموقع الجغرافي للاتحاد الروسي يجعله بمثابة حلقة وصل أساسية في البنية الأساسية للنقل بين أوروبا وآسيا. وأشارت من هذه الناحية إلى أن اتفاقين هامين من شأنهما أن يزيدا من اتساع شبكة النقل في المنطقة، وهما الاتفاق الحكومي الدولي المتعلّق بشبكة الطرق السريعة الآسيوية والاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بشبكة النقل بالسكك الحديدية عبر آسيا، قد دخلا حيّز النفاذ مؤخراً، وإلى أن الاتحاد الروسي يقوم أيضاً بتنفيذ بعض المشاريع دون الإقليمية لإنشاء ممرات دولية للنقل، بما يشمل خطة إقامة طريق دائري حول البحر الأسود.

٧٥ - **السيد أباكان** (تركيا): أشار إلى أنه في حين أن التقدم الذي أُحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لم يكن منتظماً فإن الآثار الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي وعدم استقرار أسعار الطاقة وتغيُّر المناخ تؤثّر الآن بدرجة أكبر على العالم الأقل نمواً كنتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية. ووفقاً لتقديرات الأونكتاد، سوف يصبح ٥٣ مليون شخص في مستوى أدنى من مستوى خط الفقر في عام ٢٠٠٩، في حين تتنبأ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بأن عدد من يعانون من الجوع قد يزيد بمقدار ١٠٥ ملايين شخص.

٧٦ - وواصل حديثه قائلاً إن تغيُّر المناخ يشكّل خطراً واضحاً بالنسبة لجميع البشر وإن المجتمعات الضعيفة في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة تعاني بالفعل من آثاره القاسية في حياتها اليومية. وأضاف قائلاً إنه قد آن الأوان لمواجهة هذا التحدي العالمي على نحو

يتسم بالمشاركة والموثوقية. وينبغي أن توحد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جهودها في اتجاه التخفيف والمواءمة بثقة متبادلة دون الإضرار بمبادرات التنمية المستدامة.

٧٧ - واستطرد قائلاً إنه قد تحقق تقدم كبير في تنفيذ برنامج عمل ألماتي الذي يوفّر إطاراً قوياً للتعاون الدولي من أجل معالجة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وأشار إلى أنه ينبغي أن تبذل جهود لتشجيع إقامة تعاون أوثق بين هذه البلدان وشركائها في التنمية، وكذلك شراكات بينها وبين بلدان المرور العابر من خلال آليات للتعاون الإقليمي. غير أن التحديات التي تواجه هذه البلدان لا تقتصر على العقبات الجغرافية ولكنها تشمل أيضاً أوجه عدم ملاءمة هيكلية. وذكر أن الاستثمارات في البنية الأساسية وبناء القدرات لها ضرورة من أجل التغلب على هذه التحديات بطريقة تتسم بالتكامل.

٧٨ - وواصل حديثه قائلاً إنه لتحويل تحديات العولمة إلى فرص متاحة للعالم الأقل نمواً هناك حاجة إلى شراكة عالمية أقوى. وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الرئيسية التي لها عضوية عالمية، قادرة على قيادة وتنسيق الجهود التي تحقق هذا الهدف على نحو يتسم بالتناسق والفعالية. وكجزء من هذه الجهود، هناك حاجة إلى تعاون في مجال التنمية يتجاوز مجرد تحويل الموارد المالية. وهذا النهج هو النهج الذي يحكم الجهود التركية بالنسبة للمساعدة الإنمائية، وخاصة من خلال المشاريع التي تضطلع بها الوكالة التركية للتعاون الإنمائي الدولي، وهي مشاريع تشمل استثمارات في البنية الأساسية، وتبادل للمعرفة والتكنولوجيا، وتدريب الأفراد المهرة.

٧٩ - وقال إن تركيا تعلِّق أهمية كبيرة على إنهاء جولة الدوحة للمفاوضات التجارية على نحو يفيد البلدان الأكثر ضعفاً بتمكينها من الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأضاف قائلاً إن الوصول إلى السوق الحرة والقدرة على التنافس في النظام التجاري الدولي هما مكوّنتان أساسيتان في تعزيز الفرص المتاحة أمام أقل البلدان نمواً. غير أنه ينبغي الإقرار أيضاً بأن عدد البلدان التي أوفت بتعهّداتها المتعلقة بتفادي الحمائية خلال الأزمات هو عدد محدود، وأن تركيا من بين هذه البلدان.

٨٠ - وقال إن انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالبلدان الأقل نمواً في عام ٢٠١١ سيشهد نهاية عقد تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وأشار إلى أنه يجب أن يركِّز المجتمع الدولي في العقد القادم على تدابير ملموسة. وهذا يمثّل مسؤولية مشتركة تتطلب التزامات قوية وجديدة. واختتم حديثة قائلاً إن تركيا على ثقة في أن التحضيرات لذلك المؤتمر وترتيبات متابعته سوف يُضطَلع بها بروح المشاركة والتضامن.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.